

لأن النكاح لم يعتبر باقيا إلى الوتلاية
لو اعتبر لما ورثته إذا لمسلم لا يرث
المافر بل الارث يستند إلى ما قبيل
الردة انتهى **ويجب** على الحرة أن وطئت
بزنا أو شبهة بخلط أو نكاح فاسد
يجمع عليه كحرم نكاح أو رضاع أو لا إن
تخلت قدر عدتها عما نقصها السابق
فإن كانت من ذوات الحيض ملكت ثلاثة
أقرا الستة الأربعة وثلاثة أشهر
لمنت صغيرة أو أيسنة وسنة إن تناقض
حيضها بلا سبب أو كانت مستحاضة
ولم تميز أو مرضية ولا يبطا وهما زوجها
من استبراءها مما ذكر **ومثل** الوطئ
الاستمتاع كما في سماع ابن القاسم
ولا يعقد أحد عليها فلا حاسوا كان
زوجا فح فلاحه أو طلقها أو جنيا
لأن كل محل ممنوع فيه الاستمتاع

فيه

فيه العقد الحيض والنفاس والقيام
والاعتناق **ويجب** عليها أيضا أن تخلت
قدر عدتها عما التفصيل المذكور إذا
غاب عليها غاصب أو ساي أو مشترا
استتراها جهلا أو نسيانا أو فستالان
غيبه كل مظنة الوطئ ولا يرجع لها في
دعواها عدم وطئ واحد منهم ولو
صدقها عما ذكر كحق الله تعالى **ومخرج**
بالحرة الأمة فإنها تستري بحبيثة واحدة
كما ذكره في الاستبراء **هذا** الكلد عند
المالكية **وعدة** موطوءة بشبهة أو زنا
حق أو أمة مزوجة كعدة مطلقة لأنه
وطئ يقتضي شغل الرحم فوجبت العدة
منه كما لو طئ في النكاح أما غير الأمة
غير المزوجة فتستبرأ إذا وطئت بشبهة
أو زنا بحبيثة لأن استبراءها من الوطئ
المباح يحصل بذلك فكذلك غير